Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

في الوعيد الشديد على الأمر الحقير .
ـــ أن يخبر عن أمر وقع بمشهد عظيم ثم ينفرد راوٍ واحد بروايته ، كحديث غدير خمّ فإنه لايجوز بل يستحيل عادة اتفاق الصحابة جميعاً على كتمانه .

هذه أهم القواعد التي وضعها العلماء لمعرفة الحديث الصحيح من الموضوع ، ومن شاء مزيداً من التفاصيل فليعد إلى كتب علوم الحديث ، وسوف يجد فيها مايلجم أفواه أصحاب الأهواء .

وقد طبق الأئمة منهجهم الرائع في نقد أسانيد الأحاديث ومتونها ، وكانوا أصحاب ذوق فني رفيع ، ومن مواقفهم المشهورة مارواه الإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ . قال :
« أظهر بعض اليهود كتاباً بإسقاط النبي ﷺ الجزية عن الخيابرة ـــ يعني يهود خيبر ـــ ، وفيه شهادة الصحابة ، فعرضه الوزير على أبي بكر [هو أحمد ابن علي الخطيب البغدادي ت ٤٦٣ هـ] فقال : هذا مُزَوَّر .
قيل : من أين قلت هذا ؟
قال : فيه شهادة معاوية وهو أسلم عام الفتح بعد خيبر ، وفيه شهادة سعد بن معاذ ، ومات قبل خيبر بسنتين .
فاستحسن الوزير ذلك منه ولم يقبل منهم مافي هذا الكتاب » اهـ .

الوجه الثالث :

هل الخلاف بين علماء السنة النبوية والمستشرقين [ومن نحا نحوهم في القديم والحديث] حول معرفة الحديث الصحيح من الموضوع ؟

إن الخلاف بينهم أكثر عمقاً ، وأرسخ جذوراً ، وأشد خطراً !!

فعلماء السنة النبوية يؤمنون بأن القرآن الكريم كلام الله جل وعلا نزل به الروح الأمين على رسول الله محمد ﷺ .

ويعتقدون أن رسول الله ﷺ معصوم في أقواله وأفعاله ، لأنه لاينطق عن الهوى ، وتجب طاعته في كل مايأمر به .

ويرون أن الله جلّ وعلا قد أجرى على يدي نبيه بعض المعجزات وخوارق العادات .